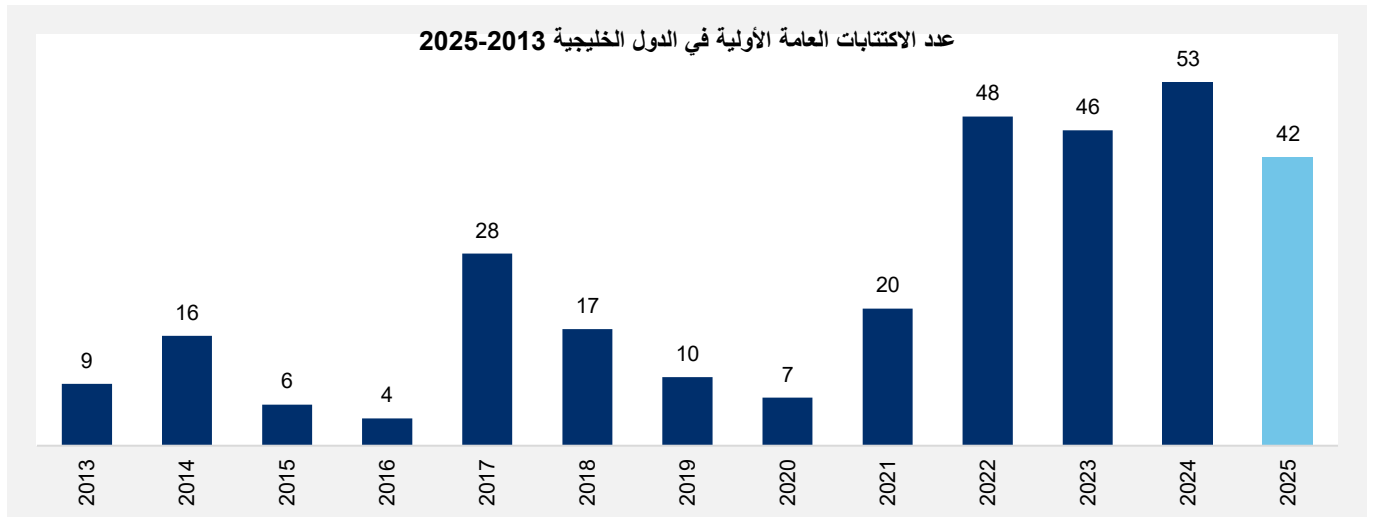


الاكتتابات العامة الأولية بدول مجلس التعاون الخليجي -2025: العام الذي انقضى...

تراجع أحجام الاكتتابات العامة الأولية في الأسواق الخليجية إلى أدنى مستوياتها المسجلة في أربعة أعوام، وتراجع العائدات إلى أدنى مستوياتها في خمسة أعوام...

بعد تسجيل السوق الأولية نشاط قوي خلال العام 2024، شهدت أسواق الأسهم في الدول الخليجية انكماشاً حاداً في وتيرة الاكتتابات العامة الأولية خلال العام 2025، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تباطؤ وتيرة طرح الاكتتابات الكبرى، إلى جانب تراجع مؤشر السوق السعودية (تاسي)، ولا سيما خلال الربع الرابع من العام 2025. وسجلت البورصات الخليجية ما مجموعه 42 اكتتاباً عاماً أولياً في العام 2025، مما يعد أدنى مستوياتها في أربعة أعوام. وعلى مستوى كل دولة على حدة، واصلت السعودية الاستحواذ على الحصة الأكبر من الاكتتابات التي تم طرحها خلال العام، تلتها الإمارات، على الرغم من أن كلا السوقيين شهدا تراجعاً سنوياً في عدد الاكتتابات. وجاء هذا التراجع في سياق ضعف أداء أسواق الدول الخليجية نسبياً بالمقارنة بالأسواق المالية العالمية الأخرى، إذ سجلت المنطقة واحداً من أدنى معدلات النمو بين المؤشرات المماثلة. وقد عكس الأداء المتواضع لمؤشر مورجان ستانلي الخليجي، الذي سجل مكاسب هامشية بلغت نسبتها 1.6 في المائة في العام 2025، إلى جانب تراجع المؤشر العام للسوق السعودية (تاسي) بنسبة 12.8 في المائة خلال العام، مجموعة من العوامل، من بينها استمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة، والتي أضافت علاوة مخاطر إضافية للمستثمرين الدوليين، والانخفاض الحاد في أسعار النفط، الذي أثر على وتيرة إسناد المشاريع خلال العام، فضلاً عن تحول رؤوس الأموال نحو أسواق عالمية أخرى سجلت مكاسب أعلى بكثير، مدفوعة بالزخم القوي لأسهم الذكاء الاصطناعي.

من حيث العائدات، جمعت الشركات الخليجية التي طرحت أسهمها للاكتتاب العام نحو 5.8 مليار دولار أمريكي خلال العام، وهو أدنى مستوى يتم تسجيله في خمسة أعوام، بانخفاض حاد بنسبة 54.8 في المائة مقارنةً بعائدات بلغت 12.9 مليار دولار أمريكي في العام 2024، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج والبورصات المحلية. ويعكس هذا التراجع انخفاض العدد الإجمالي للاكتتابات التي تم طرحها في الأسواق، إلى جانب تراجع عدد الاكتتابات الكبرى التي تتجاوز قيمتها مليار دولار أمريكي. وبلاستناد إلى القيمة السوقية عند الإدراج، انخفض عدد الاكتتابات التي تجاوزت قيمتها السوقية مليار دولار أمريكي من 14 طرحاً في العام 2024 إلى 7 فقط في العام 2025.



المصدر: بلومبيرج، الأسواق المالية الخليجية وبحث كامكو إنفست

أما من حيث أداء الأسهم بعد الإدراج، سجلت الغالبية العظمى من الشركات تراجعاً في أسعار أسهمها بنهاية العام، مقارنة بالمكاسب التي حققتها معظم الاكتتابات التي تم طرحها في العام 2024. ووفقاً للبيانات كما بنهاية العام، حققت 13 شركة مكاسب في أسعار أسهمها منذ الإدراج، في حين سجلت 28 شركة تراجعاً، بينما تم إدراج شركة واحدة مع مطلع العام 2026. وتأثر الأداء اللاحق للإدراج بمجموعة من العوامل، من بينها التحديات السائدة في المنطقة، إلى جانب المخاوف المرتبطة بالتقييمات المرتفعة التي

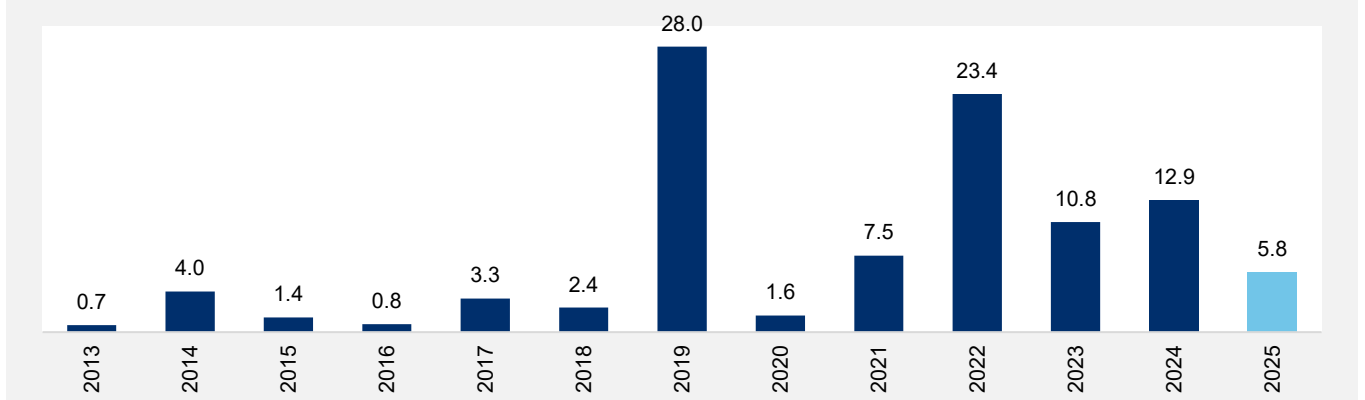
استهدفتها الجهات المسؤولة عن ترويج الطرح. وفي المقابل، تميزت الشركات الرابحة بتركيزها على قطاعات متخصصة مثل الطاقة، والبرمجيات والخدمات، والتعليم، بدعم من متانة الأساسيات التشغيلية وآفاق النمو المستقبلية الواعدة. كما شهد العام عدداً محدوداً من الاكتتاب العامة الأولية المرتبطة ببرامج الخصخصة الحكومية مقارنة بالعام السابق.

في المقابل، واصل عدد الاكتتابات العامة الأولية على المستوى العالمي تسجيل نمو بوتيرة تدريجية خلال العام 2025. ووفقاً للبيانات الصادرة عن مجموعة بورصات لندن (LSEG)، بلغ إجمالي عدد الطروحات 1,257 اكتتاباً عالمياً في العام 2025، مقابل 1,225 اكتتاباً في العام 2024، مسجلاً نمواً سنوياً في العدد بنسبة 2.6 في المائة. ويعد هذا المستوى ثاني أدنى حجم سنوي للاكتتابات عالمياً خلال العام 2025. في المقابل، سجلت عائدات هذه الطروحات أعلى مستوى لها في ثلاثة أعوام، إذ بلغت 146.1 مليار دولار أمريكي في العام 2025 مقابل 113.6 مليار دولار أمريكي في العام 2024، محققة نمواً بنسبة 28.6 في المائة. وعلى مستوى الدول، هيمنت كلا من الولايات المتحدة والصين على الحصة الأكبر من إجمالي عائدات الاكتتابات خلال العام. إذ بلغت عائدات الاكتتابات في البورصات الأمريكية أعلى مستوياتها في أربعة أعوام، لترتفع بنسبة 44 في المائة خلال العام 2025 إلى 45.7 مليار دولار أمريكي، مستحوذة على نحو ثلث إجمالي العائدات العالمية. وفي المقابل، سجلت الاكتتابات العامة الأولية في الصين نمواً أقوى، بارتفاع بلغت نسبته 77 في المائة خلال العام لتصل إلى 25.8 مليار دولار أمريكي، ما يمثل 17.7 في المائة من إجمالي العائدات العالمية. أما حصة اكتتابات الدول الخليجية من إجمالي العائدات العالمية، فقد تراجعت إلى نسبة 3.9 في المائة في العام 2025 مقابل نسبة 11.4 في المائة في العام 2024.

هيمنة السوق السعودية على عائدات الاكتتابات وعدد الصفقات في العام 2025

واصلت السوق السعودية تصدرها من حيث حجم الاكتتابات العامة الأولية في الأسواق الخليجية خلال العام 2025، إذ استحوذت على 37 من أصل 42 طرحاً في أسواق المنطقة، والتي تم طرحها إما في سوق نمو – السوق الموازية أو في السوق الرئيسية. إلا أنه على الرغم من ذلك، تراجع عدد صفقات الاكتتاب في المملكة على أساس سنوي مقارنةً بالعام 2024، الذي شهد 42 صفقة. وعلى مستوى السوق المحلية، استحوذت سوق نمو – السوق الموازية على النصيب الأكبر من عدد الاكتتابات التي تم طرحها بواقع 24 اكتتاباً (مقابل 28 في العام 2024)، مقارنةً بطرح 13 اكتتاباً في السوق الرئيسية (مقابل 14 في العام 2024). وعلى الرغم من هذا التوزيع، سجل كلا السوقين تراجعاً سنوياً في عدد الاكتتابات العامة الأولية التي تم طرحها خلال العام 2025 مقارنة بالعام 2024. ومن حيث العائدات، تجاوزت السعودية الإمارات خلال العام 2025، بإجمالي حصيلة اكتتابات قدره 4.2 مليار دولار أمريكي، بزيادة هامشية عن 4.1 مليار دولار أمريكي في العام 2024، وذلك على الرغم من انخفاض عدد الاكتتابات في المملكة. وجاءت الإمارات في المرتبة التالية بحصيلة بلغت 1.1 مليار دولار أمريكي في العام 2025، مقابل 4.1 مليار دولار أمريكي في العام 2024. كما تراجع عدد الاكتتابات التي تم طرحها في الإمارات من 7 اكتتابات في العام 2024 إلى 3 اكتتابات فقط في العام 2025.

عائدات الاكتتابات العامة الأولية للدول الخليجية (مليار دولار أمريكي) 2013-2025



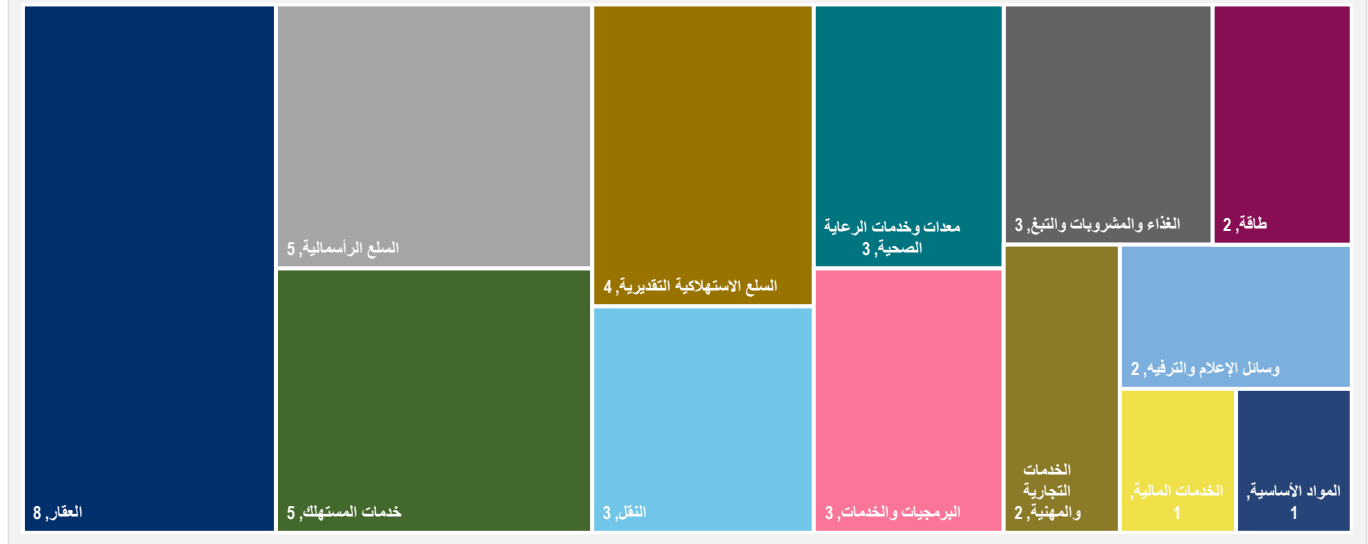
المصدر: بلومبيرج، الأسواق المالية الخليجية وبحوث كامكو إنفست

في المقابل، شهدت جهود الخصخصة في عمان وتيرة أبطأ خلال العام 2025، إذ تم طرح اكتتاب عام أولي واحد فقط، مقارنةً بطرح شركتين مملوكتين للدولة في العام 2024 في بورصة مسقط. وأسفر إدراج شركة الشحن اللوجستي الحكومية أسياك للنقل البحري عن إيرادات إجمالية قدرها 332.8 مليون دولار أمريكي.

أحجام صفقات الاكتتابات العامة الأولية في الأسواق الخليجية خلال العام 2025

من حيث حجم صفقات الاكتتابات العامة الأولية، بلغ متوسط الاكتتاب الواحد في الأسواق الرئيسية بالأسواق الخليجية (باستثناء سوق نمو – السوق الموازية) نحو 306 مليون دولار أمريكي في العام 2025، مقابل 505 مليون دولار أمريكي في المتوسط خلال العام 2024. كما شهد العام طرحاً واحداً فقط تجاوزت إيراداته مليار دولار أمريكي، تمثل في اكتتاب طيران ناس الذي جمع 1.1 مليار دولار أمريكي، مقابل ثلاث صفقات تم طرحها بقيمة تجاوزت مليار دولار أمريكي في العام 2024.

عدد الاكتتابات العامة الأولية في الدول الخليجية - حسب القطاع



المصدر: بلومبيرج، الأسواق المالية الخليجية وبحوث كامكو إنفست

وبلغ متوسط حجم الإدراج (القيمة السوقية) للاكتتابات العامة الأولية في السوق الرئيسية خلال العام 2025 نحو 2.1 مليار دولار أمريكي، ليستقر بذلك بالقرب من مستوياته المسجلة في العام 2024. وعلى مستوى الإمارات، بلغ متوسط القيمة السوقية للاكتتابات الثلاثة المدرجة خلال العام (ألفا داتا، ومساكن دبي ريت، وأليك القابضة) نحو 2.3 مليار دولار أمريكي، مسجلاً تراجعاً حاداً مقارنةً بمتوسط بلغ 3.8 مليار دولار أمريكي في العام 2024. في المقابل، شهدت السوق الرئيسية في السعودية ارتفاعاً ملحوظاً في متوسط القيمة السوقية للاكتتابات، إذ قفز من 1.2 مليار دولار أمريكي في العام 2024 إلى 2.2 مليار دولار أمريكي في العام 2025. أما الشركات المدرجة في سوق نمو – السوق الموازية في السعودية، فقد جمعت نحو 341 مليون دولار أمريكي خلال العام، بمتوسط إيرادات تم جمعها للاكتتاب الواحد قدره 14.0 مليون دولار أمريكي، ومتوسط قيمة سوقية عند الإدراج قدره 158 مليون دولار أمريكي. وتعد تلك الأرقام أعلى بكثير من مستويات العام 2024، التي بلغت فيها الحصيلة الإجمالية 292 مليون دولار أمريكي، بمتوسط إيرادات للاكتتاب الواحد بنحو 10 مليون دولار أمريكي، ومتوسط قيمة سوقية عند الإدراج قدره 70.8 مليون دولار أمريكي.

ومن حيث الطلب على الاكتتابات، ساهمت قاعدة المستثمرين المحليين الواسعة في تسجيل مستويات طلب قوية على الاكتتابات الإقليمية. وتصدرت السعودية المشهد، إذ جاءت ثمانية من أصل أكبر عشرة اكتتابات من حيث حجم الطلب في المملكة. وسجل اكتتاب شركة أم القرى للتنمية والإعمار (مسار) أعلى مستوى من الطلب خلال العام، إذ تمت تغطية الطرح بنحو 241 ضعف الأسهم المطروحة، وتجاوزت قيمة الطلبات أكثر من 126 مليار دولار أمريكي. وتبعها كلا من طيران ناس ودراية المالية، بطلبات

بلغت قيمتها 109 مليار دولار أمريكي و58.4 مليار دولار أمريكي، على التوالي، ونسب تغطية وصلت إلى 100 ضعف و146 ضعف الأسهم المطروحة، على التوالي. أما الاكتتابان اللذان تم طرحهما في دبي (مساكن دبي ريت وأليك القابضة) فقد استقطبا طلبات بقيمة 15.0 مليار دولار أمريكي و8.1 مليار دولار أمريكي، وبلغت نسبة التغطية 25.6 ضعف و21 ضعف الأسهم المطروحة، على التوالي.

أما من حيث التوزيع القطاعي، تصدر القطاع العقاري المشهد خلال العام، بإجمالي 8 اكتتابات عامة أولية، شملت شركات مثل أم القرى للتنمية والإعمار، ودار الماجد العقارية، والرمز للعقارات. وتبعه كلا من قطاعي النقل والخدمات الاستهلاكية بواقع 5 اكتتابات لكلا منهما، فيما سجل قطاع تجزئة السلع الكمالية وقطاع البرمجيات والخدمات 4 و3 اكتتابات، على التوالي. وبصفة عامة، ظل الحضور القطاعي في المنطقة متنوعاً، مع دخول شركات ذات نماذج تشغيلية متخصصة وفريدة إلى السوق الأولية.

منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتصدر من حيث إيرادات الاكتتابات في العام 2025

أظهر أحدث تقرير سنوي صادر عن شركة أرنست أند يونج (EY) حول نشاط الاكتتابات العامة للعام 2025 أن نشاط الاكتتابات العامة الأولية خلال العام قادتته منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي استحوذت على الحصة الأكبر من الحصيلة العالمية، مسجلة نمواً بنسبة 106 في المائة، بدعم من النشاط القوي لهونغ كونج وتحسن قاعدة الطروحات في البر الرئيسي للصين، على الرغم من استقرار عدد الصفقات عند مستويات شبه ثابتة. وفي المقابل، حافظت الهند على صدارتها العالمية من حيث عدد الاكتتابات التي تم طرحها طوال العام 2025، مسجلة مستوى تاريخي جديد بلغ 367 اكتتاباً، وجمعت من خلالها حصيلة قدرها 22.9 مليار دولار أمريكي، مدفوعة بصفة رئيسية بطفرة في نشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوافر سيولة قوية من المستثمرين المحليين. أما في أوروبا، فقد تراجع عدد الاكتتابات التي تم طرحها بنسبة 20 في المائة ليصل إلى 105 اكتتاب مقابل 131 اكتتاباً في العام 2024، في حين انخفضت العوائد بنسبة 10 في المائة مقارنة بالعام 2024 لتبلغ 17.3 مليار دولار أمريكي.

ومن حيث الاتجاهات القطاعية للاكتتابات خلال العام 2025، حافظ القطاع الصناعي على مركزه الريادي كأعلى القطاعات أداءً عالمياً من حيث عدد الاكتتابات التي تم طرحها. إلا أن الإقبال على الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا لم يشهد أي مؤشرات تدل على التراجع، إذ واصل هذان القطاعان استقطاب اهتمام رفيع المستوى من المستثمرين. وفي الولايات المتحدة، ساهم قطاع الاتصالات والإعلام والتكنولوجيا بنسبة 40 في المائة من إجمالي حصيلة الاكتتابات التي تم طرحها في السوق، في حين هيمنت قطاعات الصناعات، والخدمات المالية، والعقارات على نشاط الاكتتابات في أوروبا.

زخم قوي قد تشهده أنشطة الاكتتابات العامة الأولية بالأسواق الخليجية في العام 2026

تبدو منطقة الخليج على أعتاب عام نشط على صعيد الاكتتابات العامة الأولية في 2026، مع وجود عدد كبير من الشركات بالفعل ضمن قائمة الاكتتابات المرتقبة. وتشمل هذه القائمة أيضاً شركات كانت قد أجلت خطط إدراجها في وقت سابق نتيجة عدم ملائمة التقييمات في المنطقة، خاصة بعد الأداء الضعيف نسبياً للأسواق الخليجية مقارنةً بالارتفاعات العالمية خلال العام 2025. ووفقاً للمرحلة التي يمر بها الاكتتاب، يوجد نحو 73 اكتتاباً حالياً في طور الإعداد، إذ تقع الغالبية في مرحلة الإعلان عن طرحها، في حين ما يزال عدد منها في مرحلة التكهّنات. ومن المتوقع أن تتصدر السعودية المشهد مجدداً من حيث عدد الاكتتابات المتوقع طرحها خلال العام 2026، حيث أكد الرئيس التنفيذي للسوق السعودي أن هناك 40 شركة قد تقدمت بالفعل بطلبات للاكتتاب العام الأولي، ويرتفع العدد إلى 100 إذا تم تضمين الشركات التي تسعى للحصول على مستشارين ماليين للاكتتاب العام الأولي.

المجموع	شائعات	تم الإعلان عنه	الاكتتابات العامة الأولية المتوقعة في الأسواق الخليجية
50	2	48	السعودية
17	2	15	الإمارات
3	1	2	الكويت
2	1	1	عمان
1	0	1	قطر
73	6	67	المجموع

المصدر: LSEG، بلومبيرج، الأسواق المالية الخليجية وبحوث كامكو إنفست

على الصعيد العالمي، من المتوقع أن تدخل العديد من الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي إلى السوق في عام 2026، وذلك بفضل استقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية، وتخفيف ضغوط التضخم. وهناك إقبال كبير من المستثمرين على القطاعات ذات النمو المرتفع، لا سيما تلك المتعلقة بالبنية التحتية والبرمجيات الخاصة بالذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية، والطاقة النظيفة، وتقنيات الدفاع. إضافةً إلى ذلك، تنتظر العديد من الشركات الخاصة، المدعومة في كثير من الأحيان برأس المال الخاص ورأس المال المخاطر، ظروفًا سوقية مواتية، وهي الآن على أهبة الاستعداد لطرح أسهمها للاكتتاب العام. وتعد شركات مثل OpenAI وSpaceX وAnthropic من بين الاكتتابات العامة الكبيرة المتوقعة طرحها في السوق الأمريكية عام 2026. وقد يؤدي ذلك أيضًا إلى اضطراب في أسواق أخرى، حيث تُسفر هذه الاكتتابات الضخمة عن تحول كبير في رؤوس الأموال لصالح الأسواق الأمريكية، كما قد تُلحق الضرر بالشركات المتوسطة والصغيرة مع توجه المستثمرين نحو الاكتتابات العامة الواعدة أكثر.

في الأسواق الخليجية، تشمل بعض العروض البارزة قيد الإعداد شركة إجادة سيستمز، وهي شركة تقنية معلومات تابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، ومن المتوقع أن تعيد تقديم طلب الاكتتاب العام الأولي بعد انقضاء فترة الستة أشهر السابقة. وتشمل بعض الإعلانات الحديثة طرح شركات للاكتتاب العام الأولي، مثل شركة الخريف للبترو (التي يمتلك فيها صندوق الاستثمارات العامة السعودي حصة)، وشركة سدير للأدوية، وشركة الديار العربية العقارية، وشركة لين تكنولوجيز. وهناك عدد من الشركات الأصغر في قطاعات متخصصة، مثل تأجير السيارات، والمطاعم والمقاهي، وسلاسل المطاعم، والتي تستعد أيضًا للاكتتاب العام الأولي، معظمها في السوق الموازية "نمو". أما في الإمارات، فتشمل العروض العديد من الشركات الكبيرة، بما في ذلك شركة بن غاطي القابضة، وشركة تطوير مجمع دبي للاستثمار، وشركة الإنشاءات العربية، وشركة ماجد الفطيم القابضة في دبي. وفي أبوظبي، تشمل أبرز الشركات المرشحة للاكتتاب العام الأولي شركات كبرى مثل شركة الإمارات العالمية للألمنيوم، وشركة مصدر، وشركة الاتحاد للطيران. وفي سلطنة عمان، هناك شركتان حكوميتان على الأقل قد تطرحان أسهمهما للاكتتاب العام الأولي في عام 2026، وهما شركة عمان الهند للأسمدة وشركة تنمية المعادن في عمان. كما تضم الكويت شركتان على الأقل أعلنت بالفعل عن خطط لطرح أسهمها للاكتتاب العام.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقبل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحته لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحته ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الإيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية والضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست